الأمم المتحدة

S/2016/294

مجلس الأمن

Distr.: General
8 April 2016

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخامس والعشرين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/272).

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على مواقفها التي كانت قد ضمنتها رسائلها المتطابقة السابقة الموجهة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، ردا على تقارير الأمين العام السابقة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥). مع التركيز على النقاط التالية:

١ - تلاحظ حكومة الجمهورية العربية السورية أن معدي التقرير حاولوا للمرة الأولى أن يكونوا أقرب إلى الموضوعية في تطرقهم لبعض الجوانب المتعلقة بالملف الإنساني في سورية. وعلى الرغم من ذلك تستهجن الحكومة السورية استمرار الأمانة العامة بمقاربتها السلبية إزاء بعض الجوانب، بهدف إرضاء بعض الأطراف في مجلس الأمن، حيال ما يتم تحقيقه من إنجازات من قبل الحكومة السورية وشركاءها الوطنيين والأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة على الأراضي السورية في مجال إيصال المساعدات الإنسانية لمناطق عديدة منها تلك التي تعتبر غير مستقرة، والتي ما كانت لتتبلور من دون التعاون الوثيق والتسهيلات المقدمة من الحكومة السورية.

٢ - تستهجن حكومة الجمهورية العربية السورية تعمد الأمانة العامة، وبعد مرور خمس سنوات على بداية الأزمة السورية، الاستمرار بتجاهل حقيقة أن هناك حربا إرهابية مدفوعة من قوى خارجية تشنّ على سورية، وذلك من خلال عدم الإشارة إليها في تقاريرها الشهرية. وفي هذا السياق، تعيد الحكومة السورية تأكيدها على رفض محاولات الأمانة العامة وبعض الدول الغربية في مجلس الأمن التنكر للحق الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة للحكومة السورية، في المادة رقم ٥١ بالدفاع عن نفسها وعن شعبها وعن أراضيها في وجه الإرهاب والعدوان، كما ورد في الفقرتين ٦ و ٧ من تقرير الأمين العام وقد كان من الأجدى للأمانة العامة أن تتحدث بإيجابية وبوضوح عن تحرير العديد من المناطق من الأراضي السورية، التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية الملحة، من قِبل الجيش العربي السوري وحلفائه في حربهم ضد الإرهاب المدعوم خارجياً، وقيامه بفك الحصارات التي يفرضها هؤلاء الإرهابيين على بعض البلدات والقرى كما حصل في بلدتي نُبُل والزهراء وغيرها من القرى في محافظات حلب ودرعا وحمس وحماه واللاذقية. كل هذه الإنجازات تمهِّد الطريق لعودة النازحين والمهجرين إلى مناطقهم وبيوتهم، وتؤثر إيجاباً في التخفيف من أعداد اللاجئين السوريين الذين يهربون من مناطقهم بسبب إرهاب الجماعات الإرهابية المسلحة.

٣ - تجدد الحكومة السورية تأكيدها على موقفها الرافض لاعتماد الأمانة العامة في إعداد تقاريرها على مصادر معلومات غير موثوقة تستقي منها معلوماتها حيال الأوضاع في سورية بالإضافة إلى جهات أخرى في الأمم المتحدة، (كمفوضية حقوق الإنسان، ابتداءً بما يُسمى بـ ''المرصد السوري لحقوق الإنسان'' و ''منظمة أطباء بلا حدود'' المعروفين بصلاتهما بأجهزة استخبارات غربية والجماعات المسلحة، وانتهاءً في التقرير الحالي بما سمي بـ ''مصادر مفتوحة''. وتستنكر الحكومة السورية مساواة الأمانة العامة بين أعمال مكافحة الإرهاب وبين الأعمال الإرهابية ووضعهما في كفة واحدة بدون تمييز في دلالة واضحة على تبني الأمانة العامة للموقف المتحيز الذي تتبناه مصادر المعلومات والذي يهدف على الدوام إلى تشويه صورة الحكومة السورية وحلفائها وجهودهم في مكافحة الإرهاب (الفقرات ٥ و ٦ و ١٥).

٤ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على استمرار رفضها لما يقوم بها موظفو الأمانة العامة من إطلاق لتسمية ''الجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة'' على التنظيمات الإرهابية مثل ''داعش وجبهة النصرة والقاعدة'' والجماعات المرتبطة بهم والمتعاونة معهم، التي تتلقى الدعم والتمويل الخارجي من حكومات عدة، ولا سيما من تركيا والسعودية وقطر، الأمر الذي يشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولميثاق الأمم المتحدة. ومن حقنا أن نكرر طرح سؤالنا للأمانة العامة عن الأساس

القانوني الذي استندت إليها في إطلاق هذه التسمية، خاصة وأن التقرير نفسه قد أشار في العديد من فقراته إلى استهداف هذه الجماعات للمدنيين الآمنين وقتل العشرات منهم (الفقرات ٧ و ١٠ و ١٥).

٥ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا موقفها الثابت، والمتمثل بأن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي، أساسه حوار سوري - سوري، وبقيادة سورية ودون شروط مُسبقة. وتؤكد بأن المسار السياسي يسير بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب، والذي سيبقى مستمرا ولن يتوقف حتى القضاء على جميع الجماعات الإرهابية المسلحة الناشطة والمنتشرة في سورية. وفي هذا السياق، تعيد الحكومة السورية تذكير الأمانة العامة بأن هدف اجتماعات جنيف هو الوصول إلى حل سياسي وليس إلى انتقال سياسي. كما تذكر الحكومة السورية بأن نجاح اجتماعات جنيف وتحسّن الوضع الإنساني بشكل ملموس، سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيدا عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية أُحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري دون أي سند قانوني أو أخلاقي.

٦ - تكرر الحكومة السورية رفضها الكامل لما ورد في التقرير من انحياز فاضح ضد الدعم المقدم من قِبل روسيا الاتحادية بطلب من الحكومة السورية، لمساعدة سورية في حربها ضد الجماعات الإرهابية المسلحة وأفرادها وطرق إمدادها. وتكرر الحكومة السورية رفضها محاولات الأمانة العامة تصوير جهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها قوات الجيش العربي السوري وسلاح الجو الروسي، بأنها مماثلة لعمليات القصف التي تقوم بها طائرات ما يسمى بـ ''التحالف الدولي'' بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنتهك القانون الدولي وعلى الأخص ميثاق الأمم المتحدة، خاصة وأن عمليات التحالف الأمريكي أدت إلى قتل العشرات من المواطنين وإلى تدمير الكثير من البنى التحتية في سورية.

٧ - لقد بلورت حكومة الجمهورية العربية السورية التزامها وطنيا ودوليا، بالأفعال لا بالأقوال، حيال تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المتضررين من المدنيين السوريين ومن في حكمهم في جميع أنحاء سورية، وفي الوقت نفسه تستغرب الحكومة السورية محاولة الأمانة العامة تبرير منع النظام التركي مرور المساعدات الإنسانية عبر معبر نصيبين في محافظة الحسكة منذ تاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مما أثر سلباً على عملية إيصال المساعدات إلى المتضررين من المدنيين في المحافظة.

٨ - تستغرب حكومة الجمهورية العربية السورية ما ورد في الفقرة ٢٩ من التقرير بشأن وجود ٥٨ طلباً مقدماً من الأمم المتحدة لتسيير قوافل المساعدات الإنسانية المشتركة لغاية شهر شباط/فبراير ٢٠١٦، حيث تضمنت مذكرة المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية (رقم ٢٩ بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦) طلبات لـ ٣٢ منطقة بهدف تنفيذها خلال الربع الأول من العام ٢٠١٦، وإشارتها لوجود ١٤ طلبا من العام ٢٠١٥ ما زالت قائمة بهدف تنفيذها في العام الحالي، وبالتالي يكون العدد الإجمالي للطلبات المقدمة من الجانب الأممي ٤٦ طلباً، وليس ٥٨ طلباً كما أورد التقرير الحالي.

٩ - توضح الحكومة السورية بأنه تمت الاستجابة خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ إلى ١٤ طلباً مشتركاً إلى كل من دير الزور، وكفريا والفوعة في محافظة إدلب، ومضايا والزبداني وبلودان والتل والمعضمية وكفر بطنا بمحافظة ريف دمشق، والوعر في محافظة حمص، والصبورة وحرّ بنفسه بمحافظة حماه. كما وافقت بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٦ على طلبات الجانب الأممي لتسيير قوافل مساعدات إنسانية إلى الريف الغربي والشرقي لمدينة حلب، وإلى أعزاز وعفرين بمحافظة حلب، وإلى مناطق الرستن وتلبيسة والحولة وتير معلة والغنطو والدارة الكبيرة والوعر بمحافظة حمص، وإلى كل من يلدا وببيلا وبيت سحم والتل بمحافظة ريف دمشق. وقد طلبت الحكومة السورية من الجانب الأممي تسيير قوافل مساعدات إغاثية إنسانية مشتركة إلى نبل والزهراء، وإلى قرى (الحاضر - الوضيحي - عزان - عبطين - تل عرن - تل حاصل - المدينة الصناعية - قرية الشيخ نجار - الشيخ زيات - كفر صغير) بمحافظة حلب، وإلى مناطق جيرود والضمير وبلودان والتل بمحافظة ريف دمشق، وإلى تدمر والقريتين بمحافظة حمص. وتؤكد الحكومة السورية على ضرورة تنفيذ هذه الموافقات من قِبل الجانب الأممي ضمن الأطر الزمنية المحددة، وعدم البحث عن ذرائع واهية لعدم تنفيذ مثل هذه الطلبات.

١٠ - وافقت الحكومة السورية بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ للجانب الأممي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولمنظمة الهلال الأحمر العربي السورية على إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل من مضايا وزملكا وعربين وزبدين وكفر بطنا بمحافظة ريف دمشق وإلى كفريا والفوعة بمحافظة إدلب، وإلى شرق مدينة حلب، وإلى تلبيسة والرستن بمحافظة حمص، في إطار ردها على خطة كل من مكتب المنسق المقيم وبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لشهر نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتؤكد الحكومة السورية على ضرورة التنسيق معها فيما يتعلق بأعداد المحتاجين في تلك المناطق. أما فيما يتعلق بالمعضمية ودوما وحرستا الشرقية وداريا، فستتم دراستها في أسرع وقت ممكن نظرا للأوضاع الأمنية الحساسة فيها ووجود

تنظيمات إرهابية مسلحة، بما فيها ''داعش وجبهة النصرة''، مما يشكل تهديدا مباشرا على فرق الأمم المتحدة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري التي ستقوم بإيصال هذه المساعدات إلى هذه المناطق. وتُذكر الحكومة السورية بما أعلنته وزارة الدفاع الروسية حول قيام المسلحين بإطلاق النار على قوافل المساعدات الإنسانية في بلدتي حرستا بريف دمشق وكفرنان بمحافظة حمص. كما أن سورية تدين بشدة إصرار بعض الدول التي تدعم الإرهاب على إيصال المساعدات إلى داريا حيث لا يوجد إلا الإرهابيين.

١١ - ترفض الحكومة السورية محاولات الأمانة العامة التلاعب بموضوع ما يُسمى بـ ''المناطق المحاصرة'' بما في ذلك قيامها بزيادة وتخفيض أرقام السكان في تلك المناطق وفقاً لأهوائها وأهدافها. وقد أشارت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى ذلك في معرض ردودها السابقة على تقارير الأمين العام منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، بأن عدد المحاصرين في دير الزور يبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة وليس ٠٠٠ ٢٠٠ كما تصر الأمم المتحدة والحال نفسه ينسحب على مناطق كفريا والفوعة حيث يبلغ تعداد السكان ٠٠٠ ٣٥ وليس ٥٠٠ ١٢. وتُذكِّر الحكومة السورية بأن دوما وداريا هما مركزين للجماعات الإرهابية المسلحة كتنظيمي ''داعش وجيش الإسلام''، هذا وستبحث الحكومة السورية بأمر إيصال المساعدات الإنسانية إلى دوما، أما داريا فهي فارغة من المدنيين الذين ذهبوا إلى المعضمية. وفي هذا السياق، أوضحت الفقرتان ٣٩ و ٤٣ من التقرير صحة ما دأبت الحكومة السورية على قوله حيال الأوضاع في بعض المناطق المصنفة من قِبل الأمم المتحدة بأنها ''محاصرة''، حيث تأكد عدم وجود دلائل على سوء التغذية أو وجود مشاكل في الحصول على الغذاء في تلك المناطق، بل لقد أوضح التقرير الانتهاكات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة في تلك المناطق وعلى الأخص تجنيدهم للأطفال وتسليحهم.

١٢ - تستغرب الحكومة السورية عودة الأمانة العامة إلى الحديث مجددا عن حصار مخيم اليرموك وبأن فيه ٠٠٠ ٦ نسمة، وهي فكرة سخيفة ولا مبرر لوضعها في هذه التقارير، علماً بأن التقرير نفسه أشار لوصول بعض سكان اليرموك إلى يلدا وتلقي المساعدات فيها فكيف تكون منطقة محاصرة ويستطيع سكانها الدخول والخروج إلى منطقة يلدا المجاورة لها (الفقرة ٣٨)؟ ونوضح بأن إجمالي ما تم إيصاله من مساعدات غذائية لأهالي المخيم منذ عام ٢٠١٤ ولغاية نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ بلغ ٧٨٣ ١٢٣ سلة غذائية، ونُذكِّر بأن اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في مناطق يلدا وبيلا وبيت سحم هم من أهالي مخيم اليرموك نزحوا منه بعد اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للمخيم في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ بالتواطؤ مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة داخل

المخيم. ونُذكِّر بأن هذه الجماعات قامت على مدى الأشهر الماضية بالاستيلاء قسراً على كميات كبيرة من المساعدات المخصصة للاجئين الفلسطينيين في تلك المناطق.

١٣ - لا توافق الحكومة السورية على ما ورد في التقرير من ادعاءات بوجود عقبات على إدخال المساعدات الطبية، وتستغرب عدم وجود تحديث للمعلومات الواردة في التقرير فيما يتعلق بالمساعدات الطبية. فقد وافقت الحكومة السورية لمنظمة الصحة العالمية منذ بداية العام الجاري ٢٠١٦ على ٧ طلبات إدخال مساعدات طبية إلى المحافظات والمناطق التالية: دوما بريف دمشق، ومحافظة الرقة، وعين عرب والشدادة ورأس العين بمحافظة الحسكة، ويبرود وعسال الورد وبيت سوا وكفر بطنا وعربين وزملكا وزبدين ومليحة بريف دمشق، ومحافظة إدلب، وجندريس وراجو وشران وصرين ودير حافر بمحافظة حلب، والرستن وتلبيسة والقريتين وتدمر وتلدو بمحافظة حمص، وقلعة المضيق والزيارة وكفر زيتا ومورك وصوران والسعن بمحافظة حماة والكرامة وعين عيسى وسلوك بمحافظة الرقة. وقد أشار التقرير في الفقرات ذوات الأرقام ٢٦ و ٣٩ و ٤٧ و ٤٨ إلى تمكن منظمة الصحة العالمية من إيصال مساعدات طبية إلى مئات الآلاف من المستفيدين، بما في ذلك في المناطق الساخنة. وفي هذا السياق، تُذكِّر الحكومة السورية بأنها كانت قد طلبت من منظمة الصحة العالمية إعلامها بكيفية إدخال المساعدات الطبية إلى مدينة الحسكة والهول والشدادة ومركدة بمحافظة الحسكة، وإلى الميادين والبوكمال وصور وكسرة في محافظة دير الزور، ولكنها لم تحصل على أي ردّ من قِبل منظمة الصحة العالمية حتى تاريخه.

١٤ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية موقفها حيال عدم فعالية المساعدات المرسلة عبر الحدود، واستهجانها لتعمد الأمانة العامة الاستمرار بالتغطية على اللاشفافية التي يُمارسها الجانب الأممي حيال هذه المساعدات، فالإخطارات المرسلة إلى الحكومة السورية ما زالت غير دقيقة سواء بالعلاقة مع الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين. وتستغرب الحكومة السورية في هذا السياق ما ورد في الفقرة ٢٣ حيال عدم استلام أية تقارير حول رفض أي قافلة أو أنها وجدت غير منتظمة، وترى بأنها محاولة للتغطية على الثغرات الكبيرة التي تعتي عملية إدخال المساعدات عبر الحدود من تركيا وغيرها، وتستتر على الرفض المتعمد لتركيا تمرير الكثير من المساعدات عبر معبر نصيبين بمحافظة الحسكة.

١٥ - تعيد الحكومة السورية التأكيد أيضاً على أن آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لا تستطيع التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها، وبناء عليه لا تعلم الحكومة السورية كيفية توزيع المواد الإنسانية ومن يقوم بذلك. والمؤكد لديها في

هذا السياق، بأن المساعدات عبر الحدود تصل إلى المسلحين الإرهابيين، أو يستولون عليها، ويقومون بتوزيعها على أفرادهم ويبيعون المتبقي منها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة. ومن الضروري أن يعلم أعضاء مجلس الأمن بأن النظام التركي وأجهزة استخباراته مستمرين باستخدام قوافل المساعدات الإنسانية عبر الحدود لتسيير وتهريب الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة التي تنشط في سورية.

١٦ - تعيد الحكومة السورية تأكيدها على موقفها، بشأن ضرورة التعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري في توزيع المساعدات الداخلة عبر الحدود باعتبارها شريك رئيسي لنشاطات الأمم المتحدة الإغاثية على الأراضي السورية، وذلك حرصاً على ضمان وصولها إلى المدنيين من المتضررين من تداعيات الأزمة في سوريا وعدم استيلاء الجماعات الإرهابية المسلحة عليها. وقد وافقت الحكومة السورية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على طلب الأمم المتحدة لتكليف منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بالاستجابة للأمم المتحدة لاستلام المساعدات المرسلة عبر الحدود وتوزيعها.

١٧ - لقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سورية، والمرخصة أصولاً، ٢٠ منظمة وليس ١٦ منظمة كما ورد في تقرير الأمين العام، وتستغرب الحكومة السورية عدم تحديث الأمانة العامة لمعلوماتها في هذا الشأن، وتعيد طلبها من مكاتب الأمم المتحدة في دمشق لتدقيق معلوماتها وممارسة الموضوعية في إرسال تقاريرها وخاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

١٨ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها لمجلس الأمن، بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الأول للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية

قائمة ببعض من الجرائم والهجمات العشوائية التي ارتكبتها ونفذتها ''داعش''، و''جبهة النصرة''، و''الجيش الحر'' و''جيش الإسلام''، و''جيش الفتح'' وغيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة التي يتجاهلها مُعدوا التقرير

- بلغ عدد الشهداء ضحايا الجرائم الإرهابية من المدنيين في المحافظات السورية، باستثناء محافظات الرقة، وإدلب ٣٦٧ شهيداً، من بينهم ٢٥ طفلاً. كما بلغ عدد المصابين من المدنيين ٧٧٦ مدنياً، من بينهم ٩٢ طفلاً، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢١ كانون الثاني/يناير ولغاية ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦.

- بتاريخ ٢١ شباط/فبراير قام تنظيم داعش الإرهابي بتفجير سيارة من نوع تويوتا مفخخة بكميات كبيرة من المواد شديدة الانفجار في سوق شعبي مكتظ بالسكان في مدينة السيدة زينب في محافظة ريف دمشق، أعقبه تفجيران تمثل الأول بانفجار جرة غاز والثاني بقيام انتحاري بتفجير نفسه بأحزمة ناسفة في جموع المدنيين الذين تجمعوا لإسعاف جرحى التفجير الأول. أسفرت هذه التفجيرات الإرهابية عن استشهاد ما يزيد عن ٨٥ مواطناً وجرح المئات، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ وإلحاق أضرار مادية فادحة في الممتلكات والبنى التحتية في المكان.

- بتاريخ ٢١ شباط/فبراير قام تنظيم داعش الإرهابي بتفجير سيارتين مفخختين بشكل متعاقب في حي الزهراء في مدينة حمص، مما أدى إلى استشهاد أكثر من ٤٧ شخصاً وجرح أكثر من ١١٠ أشخاص معظمهم بحالة خطرة، وإلحاق أضرار مادية جسيمة في الممتلكات والبنى التحتية في المكان.

- بتاريخ ٨-٩ شباط/فبراير، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لـ ''جبهة النصرة'' برمي قذائف هاون باتجاه مدينة القرداحة وقرية بشلاما في محافظة اللاذقية ما أدى لاستشهاد ٣ مدنيين وإصابة ٥ مدنيين ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٠ شباط/فبراير، قام إرهابي بتفجير نفسه بسيارة مفخخة أمام الباب الرئيسي لنادي ضباط الشرطة في منطقة مساكن برزة في محافظة دمشق ما أدى لاستشهاد وإصابة مدني وطفل ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٠ شباط/فبراير، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لـ جبهة النصرة برمي قذائف هاون باتجاه مدينة درعا ما أدى لاستشهاد وإصابة مدنيين ووقوع أضرار مادية. وبتاريخ ١٤ شباط/فبراير قامت نفس الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذائف هاون باتجاه مدينة درعا ما أدى لاستشهاد طفلة وإصابة ١٢ مدنيا بينهم نساء وأطفال ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٠ شباط/فبراير، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يسمى جيش الإسلام وجبهة النصر برمي قذائف هاون على ضاحية الأسد بحرستا في ريف دمشق ما أدى لاستشهاد وإصابة ٥ مدنيين.

- بتاريخ ١٤ شباط/فبراير، قامت المجموعات الإرهابية المنتمية إلى ما يسمى جيش الإسلام وجبهة النصرة وفيلق الرحمن المتمركزة في داريا برمي قذائف هاون على بلدة صحنايا في ريف دمشق أدى لاستشهاد مدنيين وإصابة ١٢ مدنيا بينهم نساء وأطفال ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٤ شباط/فبراير، في محافظة حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة في قرية الصبيحة، والتي يعتبرها البعض معارضة مسلحة معتدلة، برمي قذائف صاروخية متفجرة باتجاه مدينة السفيرة ما أدى لاستشهاد طفل وطفلة وإصابة ٣ مدنيين بينهم امرأة وطفل ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، في مدينة حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، من جبهة أحياء بستان الباشا والعامرية وسيف الدولة وحلب القديمة والراشدين وبني زيد، بعمليات قنص ورمي اسطوانات غاز وقذائف هاون باتجاه أحياء سليمان الحلبي والأشرفية ما أدى لاستشهاد ٦ مدنيين وإصابة ٤٥ مدنيا ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير، في مدينة حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى بـ '' جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، من جبهة أحياء بستان القصر وبستان الباشا والمشهد والمدينة القديمة وبني زيد وحي الراشدين والهلك، بإطلاق نار وعمليات قنص ورمي اسطوانات غاز وقذائف هاون باتجاه أحياء حلب

الجديدة والشهباء القديمة وسيف الدولة والأعظمية والميريديان وسليمان الحلبي والفيض وشارع تشرين وشارع البارون والشيخ مقصود والسليمانية وجمعية الزهراء وحي الجميلية ما أدى لاستشهاد ١٧ مدنيا وإصابة ١٠٠ مدني بينهم نساء وأطفال ووقوع أضرار مادية خلال هذه الفترة.

- بتاريخ ٢٣-٢٤ شباط/فبراير، في دير الزور قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى تنظيم داعش برمي قذائف هاون باتجاه أحياء الثورة والقصور وهرابش ما أدى لاستشهاد مدني وطفلة وإصابة ١٤ مدنيا ووقوع أضرار مادية.
- وبتاريخ ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ شباط/فبراير، أدت هجمات إرهابية مشابهة من قِبَل تنظيم داعش على أحياء الثورة والقصور وهرابش وحي الموظفين في المدينة لاستشهاد ٣ أطفال و ٤ مدنيين بينهم امرأة وإصابة ١٤ مدنيا بينهم أطفال ووقوع أضرار مادية.

المرفق الثاني للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

قائمة ببعض من الأمثلة بشأن ما تم إيصاله من مساعدات إنسانية خلال شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٦، وذلك بتسهيلات مُقدَّمة من حكومة الجمهورية العربية السورية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (غذائية وغير غذائية وصحية)، مقدمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة من داخل الأراضي السورية، إلى جميع المحافظات بما فيها محافظات ريف دمشق، وإدلب وحلب والقنيطرة، والحسكة، وحمص وحماه، ودرعا (فيما عدا محافظات الرقة ودير الزور). وقد بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري ٧٩٠ ٨٤٤ ١ مستفيدا (أي ٩٥٨ ٣٦٨ عائلة). كما بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المقدمة من الجانب الأممي والموزعة عبر المنظمات غير الحكومية الوطنية حوالي ٠٠٥ ٤٤٣ مستفيدين (أي ٦٠١ ٨٨ عائلة)، وليصل بذلك مجموع المستفيدين من المساعدات الإنسانية الأممية الموزعة من داخل الأراضي السورية ٧٩٥ ٢٨٧ ٢ مستفيدا (أي ٥٥٩ ٤٥٧ عائلة). موزعة على المحافظات من قِبل الهلال الأحمر العربي السوري كالتالي: ٧٤٦ ٦٤ سلة في ريف دمشق، و ٠٢٢ ١٨ سلة في درعا وريفها، و ٣٦٠ ٢ سلة في القنيطرة وريفها، و ٠٠٠ ٤ سلة في إدلب، و ٠٠٠ ٥٢ سلة في حلب وريفها، و ٥٢٢ ٧ سلة في الحسكة، و ٥٤٦ ٤٣ سلة في حماه وريفها، و ١٥٥ ٦٣ سلة في حمص وريفها.
- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر من داخل الأراضي السورية إلى غالبية المحافظات بما فيها ريف دمشق، وإدلب، ودير الزور، والقنيطرة، وحلب وحماه وحمص وإدلب. وقد بلغ إجمالي ما تم إيصاله من مساعدات غذائية ٣٧٥ ١٢٩ سلة غذائية بالإضافة إلى ١١٢ ٣٧ سلة الغذاء المعلبة ومواد غذائية للمطابخ الجماعية.

كما تم توزيع سللٍ غذائية مقدمة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حيث بلغ مجموعها ٢ ٩١٣ سلة، وذلك في كل من محافظات حمص، ودمشق، وريف دمشق، وحلب.

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (مواد غذائية وغير غذائية وصحية ومواد تنقية مياه) مقدمة من المنظمات الأممية ومن ٧ منظمات غير حكومية أجنبية عاملة في سورية، حيث تم توزيعها على مئات الآلاف من المستفيدين في كل من محافظات حلب، وريف دمشق، ودرعا، والقنيطرة، ودمشق وحمص، وحماه، والسويداء، وطرطوس، واللاذقية.